قيمة الخلاف في الدرس النحوي عند أبي حيان الأندلسي (*)

د/ محمد فاضل صالح السامرائي
جامعة الشارقة ــ كلية الآداب
قسم اللغة العربية

الملخص

يتناول هذا البحث قيمة الخلاف النحوي عند أبي حيان الأندلسي، والمقصود من قيمة الخلاف النحوي أننا إذا تصفحنا الكتب النحوية ــ وبخاصة المطولة منها ــ وجدناها مليئة بالخلافات، فلا تكاد تمر بنا مسألة نحوية إلا وجدنا الخلاف مصاحبًا لها، وقد يطول هذا الخلاف فيستغرق صفحات عديدة، وقد يقصر، وقد يكون في المسألة رأيان وقد يكون فيها آراء عديدة.

ومن النحاة الذين نجد الخلافات النحوية مبثوثة في مصنفاتهم أبو حيان الأندلسي، إذ إننا عندما نتصفح كتبه، وأخص بالذكر منها كتابيه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) و(التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) نجدها مليئة بالخلافات النحوية، فقد تستغرق المسألة الواحدة صفحات عديدة من مصنفه، وقد لا تستغرق منه سوى بضعة أسطر. وقد يقف على المسألة النحوية فيذكر الثمرة التي يمكن جنيها من الخلاف فيها، وقد يذكر ليس هناك أية فائدة من هذا الخلاف، وقد يختلف مع النحاة في أثر الخلاف فيها.

إن موضوع هذا البحث هو قيمة الخلاف النحوي عند أبي حيان الأندلسي، إذ إننا نجد أبا حيان قد حرص في مواطن كثيرة من كتبه أن يبيّن ثمرة الخلاف في المسائل التي يذكرها، فهناك مسائل ذكر أن الخلاف فيها ليس فيه فائدة، وهناك مسائل أخرى ذكر جدوى الخلاف فيها.

وقد تناولت في هذا البحث موضوع أثر الخلاف في العامل، وفي الأحكام النحوية، وفي الإعراب والبناء، وفي الكلمة، وغير ذلك.

(*) مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٧٨) العدد (٢) يناير ٢٠١٨

Abstract

This paper tackles the value of controversy and disagreement in grammar lessons particularly in Abi Hayyan Al-Andalusi's works. His long grammar books are filled with controversies related to grammar lessons. Such controversies might be discussed in a number of pages and, at other times, it would be brief.

The focus of this research is the grammatical controversy in Abi Hayyan AlAndalosi who is very keen on showing, in many pages in his books, the result of the controversy in the cases that he shows, while he also shows how there are some cases in which such controversies are useless.

In this research, the effect of disagreement in grammatical rules, structure and word formation is dealt with.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فإن موضوع هذا البحث مهم في الدرس النحوي، إذ إنه يبحث قيمة الخلاف وثمرته في الدرس النحوي عند أبي حيان الأندلسي رحمه الله.

إننا عندما نتصفح كتب أبي حيان ــ وأخص بالذكر منها كتابيه "ارتشاف الضرب"و"التذييل والتكميل"ــ نجدها مليئة بالخلافات النحوية، فلا تكاد تمر بنا مسألة نحوية إلا وجدنا الخلاف مصاحبًا لها، وقد يطول هذا الخلاف فيستغرق صفحات عديدة، وقد يقصر. وقد يكون في المسألة الواحدة رأيان وقد يكون فيها آراء.

والجدير بالذكر إن أبا حيان أكثر اهتمامًا ببيان قيمة الخلاف النحوي وثمرته من باقي النحاة في حدود ما أعلم فقد نراه يقف على المسألة النحوية ويذكر قيمة الخلاف النحوي فيها، وقد يذكر أنه ليس هناك أية فائدة من هذا الخلاف.

ولذا رأيت أن أفرد بحثي هذا بدراسة قيمة الخلاف النحوي عند أبي حيان؛ إذ إنني لم أقف على من أولاه العناية اللازمة، على الرغم من أن أبا حيان قد دُرس دراسات أكثر من أن تحصى، منها ما هو رسالة جامعية، ومنها ما هو منشور في مجلة علمية، أذكر منها: (أبو حيان الأندلسي) للدكتورة خديجة الحديثي، و(الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط) لعبد العزيز علي مطلك الدليمي، و(مسائل الخلاف النحوية بين ابن مالك وأبي حيان) لنورة بنت سليمان البقعاوي، و(الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان في المنصوبات من كتاب ارتشاف الضرب) لبشائر عبد الله علاونة، و(اختيارات أبي حيان النحوية في كتابه ارتشاف الضرب) لأيوب جرجيس العطية، وغيرها وغيرها من الدراسات.

وقد استهللت بحثي بتعريف موجز بأبي حيان، ثم صنفت المسائل ليسهل دراستها، فبحثت ما يخص الخلاف في العامل، والخلاف في الحكم النحوي، والخلاف في الكلمة، والخلاف في الإعراب والبناء، وفي الخاتمة ذكرت النتائج التي توصلت إليها في البحث.

والحمد لله رب العالمين

التعريف بأبي حيان:

هو أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي الجياني الغرناطي.

ولد في العشر الأخير من شوال سنة ٦٥٤هـ (١٢٥٦م) في مدينة غرناطة في الأندلس، وبها نشأ وترعرع فنسب إليها. ولم يطل المقام به في

الأندلس فغادرها سنة ٦٧٨هـ ضاربًا في عرض البلاد وطولها حتى استقر المقام به في القاهرة إلى أن ختم حياته فيها فتوفي بمنزله في الثامن والعشرين من صفر سنة ٧٤٥هـ.

وقد كان مالكيًّا في أول أمره لانتشار هذا المذهب في الأندلس، ثم مال إلى المذهب الظاهري الذي بدا تأثيره واضحًا في تفسيره ونحوه، ثم تحول شافعيًّا عندما استقر بمصر ووجد المذهب الشافعي هو المشهور هناك.

وعاش أبو حيان إحدى وتسعين سنة كانت حافلة بالدرس والتدريس والتصنيف، فقد تلقى علومه الأولى في مسقط رأسه غرناطة على شيوخ عصره، وابتدأ بدراسة القرآن والحديث وعلوم اللغة العربية، فأخذ عن علماء مشهورين في الأندلس وأفريقيا ومصر والحجاز كابن الضائع والأُبَّذيّ وابن الزبير الغرناطي وابن النحاس وغيرهم.

كما أخذ عنه أكابر عصره وصار تلامذته أئمة وعلماء أفذاذًا في حياته كالمرادي والسمين الحلبي وابن هشام وناظر الجيش وابن عقيل وغيرهم.

وخلّف تراثًا ضخمًا في النحو والصرف واللغة والتفسير والقراءات وغيرها من العلوم كالبحر المحيط، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، وارتشاف الضرب من لسان العرب، والتذكرة، ومنهج السالك، والنكت الحسان، وغيرها من المصنفات. (السيوطي: ١٩٧٩ ــ ١/٢٨٠، ضيف: د . ت ــ ٣٢٠، الحديثي: ١٩٩٠ ــ ٤٠٦)

الخلاف في العامل:

نحن نعلم أن النحو العربي قائم على نظرية العامل، وهي نظرية أكثرها مأخوذ من علم الكلام والمنطق. يعرّف أبو الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ) العامل بقوله: "عامل الإعراب: هو الموجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى". (الرماني: (د . ت) ــ ٤٩)

ويعرّفه الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) بأنه "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب". (الجرجاني: ١٩٩٦ ــ ١٨٩)

والقول بالعامل قديم، فقد تولدت ــ كما ذكر فؤاد ترزي ــ عند النحاة من البحث في العلل العقلية، حيث يقول: "وتشعب عن فلسفة العلة نظرية العامل، فافترض النحاة إن لكل حالة إعرابية لا بد من وجود عامل أدى إليها وكان سببًا فيها". (ترزي: ١٩٦٩ ــ ١٣٧)

ويقول عبد الحميد السيد: "ويكاد ينعقد إجماع النحاة القدامى على إن ظواهر النحو في حركات الإعراب بمدلوليه المعنوي واللفظي ومتغيرات التراكيب إنما هي آثار لعوامل". (السيد: ٢٠٠٢ ــ ٤٦)

ولعل الخليل بن أحمد هو الذي أرسى الدعائم الأولى لنظرية العامل كما أشار إلى ذلك وليد الأنصاري، إذ قال: "وأول ذكر للعوامل نجده على لسان الخليل، من ذلك مثلاً كلامه في عمل إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ)) وينقل نصّ سيبويه في ذلك فيقول: "قال سيبويه: زعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيدٌ". (الأنصاري: ٢٠١٤ ــ ٤٥ ــ سيبويه: د . ت ــ ٢٨٠/١)

وقد برزت هذه النظرية بصورة واضحة في كتاب سيبويه ــ أقدم ما وصل إلينا من كتب النحو ــ ويبرز هذا في قوله: (هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينصب وهو حال وقع فيه الفعل . . .) وقوله: (باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه). (سيبويه: د . ت ــ ٢٠/١، ٣٧/١) إلى غير ذلك من المواطن.

وتكمن أهمية العامل كما ذكر عبد الحميد السيد أنه "يعين على إدراك العلائق بين العناصر في التراكيب وتوضيح مدى الارتباط بين أجزاء الكلام)). (السيد: ٢٠٠٢ ــ ٤٦)

وقد هاجم ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) نظرية العامل ودعا إلى

إلغائها فقال: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادّعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: (ضرب زيدٌ عمرًا) أن الرفع الذي في (زيد)، والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضربَ)". (القرطبي: د . ت ــ ٧٦)

والذي حمله على هذا الأمر اعتناقه المذهب الظاهري، فحمل حملة دولة الموحدين في الأندلس على أصحاب المذاهب لما ملؤوا كتبهم من فروع، إذ استلهم ابن مضاء هذه الثورة ــ كما يقول شوقي ضيف ــ "لا في حملة على الفقه والفقهاء، وإنما في حملة على النحو والنحاة من حوله، إذ وجد مادة العربية تتضخم بتقديرات وتأويلات وتعليلات وأقيسة وشعب وفروع وآراء لا حصر لها . . . فمضى يهاجمها في ثلاثة كتب هي: (المشرق في النحو) و(تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان) وكتاب (الرد على النحاة) وهو وحده الذي بقي من آثاره، وفيه يهاجم نظرية العامل التي عقّدت النحو وأكثرت فيه من التقديرات والمباحث التي لا طائل وراءها في رأيه". (ضيف: د . ت ــ ٣٠٥).

وقد كان أبو حيان الأندلسي ظاهريًّا أيضًا، ثم تحول إلى المذهب الشافعي، وقد نقلت خديجة الحديثي عن القدماء بأنهم ذهبوا إلى "أن أبا حيان كان ظاهريًّا حتى في النحو". (الحديثي: ١٩٩٠ ــ ٤١٦).

فقد "وصل تعلقه بمذهب الظاهر بينه وبين ابن مضاء، وحقًا لم يدعُ إلى إلغاء نظرية العامل في النحو، ولكنه دعا مرارًا وتكرارًا إلى إلغاء ما يتعلق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية وجلب التمارين غير العملية)) (ضيف: د . ت ــ ٣٢١)

من أمثلة ذلك أنه عرض خلاف النحاة في (مسألة رافع الفعل

المضارع) فذكر فيها سبعة أقوال: "أحدها: أنه التعري من العوامل اللفظية مطلقًا، وهذا مذهب جماعة من البصريين . . . والثاني: التجرد من الناصب والجازم، وهو مذهب الفراء. والثالث: وهو قول الأعلم: ارتفع بالإهمال . . . والرابع: وعليه جمهور البصريين: أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم، فإن (يقوم) في نحو (زيد يقوم) وقع موقع (قائم)، وذلك هو الذي أوجب له الرفع. والخامس: وهو مذهب ثعلب: أنه ارتفع بنفس المضارعة. والسادس: أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب . . . والسابع: وهو مذهب الكسائي: أن ارتفع بحروف المضارعة" . (السيوطي: ٢٠٠١ ــ ٢/٢٧٤).

وبعد أن عرضها كلها قال فيما تنقل خديجة الحديثي عنه: "فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع . . . والكلام على هذه المذاهب والاحتجاج لها والإبطال يستدعي ضياع الزمان فيما ليس فيه كبير جدوى؛ لأن الخلاف في ذلك لا ينشأ عنه حكم نطقي، والخلاف إذا لم ينشأ عنه حكم نطقي فينبغي ألاّ يتشاغل به". (الحديثي: ١٩٩٠ ــ ٤٢٠)

لكن قد يستوقفنا من بين الآراء السبعة رأي الكسائي، وهو: إن الفعل المضارع يرتفع بحروف المضارعة، إذ الأخذ به يعني ألاّ ينتصب بدخول النواصب، ولا ينجزم بدخول الجوازم لملازمته حرف المضارعة. (ابن الأنباري: د . ت ــ ٤٤٠ ــ الأنصاري: ٢٠١٤ ــ ٩٧)

ومن ذلك ما ذكره أبو حيان في مسألة (ناصب المستثنى بإلا)، فقد ذكر أنه نُسب إلى سيبويه أن النصب بـ(إلا) نفسها، كما نُسب إليه أن النصب بما قبل (إلا) من فعل وغيره بواسطة (إلا). وقيل: بما قبلها من غير واسطة (إلا)، وذكر آراء أخرى لا داعي لسردها. (الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ٣/١٥٠٥ ــ ١٥٠٦)

ثم ذكر : "هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة" (المرجع السابق ٣/١٥٠٦) لأن الخلاف الذي يجدي عند أبي حيان هو الخلاف الذي يؤدي إلى حكم

لفظي أو معنى كلامي.

لقد ذكر أبو حيان آراء عديدة في هذه المسألة، وما من مذهب منها كما ذكر وليد الأنصاري "سلم من الخلل، حتى إنك ترى النحوي الكبير يحار في الترجيح بين هذه المذاهب، [ولذا فـ]ـمن الخير ألاّ نبحث في عامل المستثنى؛ لأن المستثنى . . . خرج عن سلطان كل عامل، بل نكتفي بذكر أحكام المستثنى كما وردت في كتب النحو". (الأنصاري: ٢٠١٤ ــ ١٠٧)

كما ذكر عباس حسن عدم جدوى الخلاف فيها فقال: "تعددت الآراء في الناصب للمستثنى ... ولا أثر لهذا الخلاف النظري في أحكام المستثنى وضبطه، فالخير في إغفاله". (حسن: د . ت ــ ٣٢٨/٢)

وفي المقابل هناك مسائل نحوية للخلاف في العامل فيها قيمة وثمرة، من ذلك خلافهم في مسألة (رافع خبر "لا"بعد الاسم المفرد)، إذ إنه لا خلاف بين النحاة في أن الخبر مرفوع بـ(لا) النافية للجنس الداخلة على المضاف والشبيه بالمضاف في نحو قولنا: (لا صاحبَ برٍّ ممقوتٌ) و(لا طالعًا جبلاً ظاهرٌ).

وإن كان اسمها مفردًا فرافع الخبر مختلف فيه، "فذهب الأخفش والمازني والمبرد إلى أنه مرفوع بـ(لا) كحاله مع المضاف والمطوّل .

وذهب المحققون إلى أن (لا) وما ركّب معها في موضع المبتدأ، والخبر المرفوع خبر عنه، ولم تعمل (لا) فيه، وهو الظاهر من كلام سيبويه)). (الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ١٩٧/٣، سيبويه: د . ت ــ ٣٤٥/١، ابن عقيل: ١٩٩٨ ــ ٣٢٢/١ ــ ٣٢٣، الأشموني: د . ت ــ ٦/٢)

وذكر أبو حيان أن ثمرة الخلاف تظهر في نحو قولك: (لا رجلَ ولا امرأةٌ قائمان)، فعلى مذهب الأخفش لا يجوز ذلك؛ لأنه يؤدي إلى إعمال عاملين: (لا) الأولى، و(لا) الثانية في معمول واحد.

وعلى قول سيبويه يجوز؛ لأن العامل في الخبر واحد وهو مجموع

المبتدأين المتعاطفين. (الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ١٢٩٧/٣ ــ ١٢٩٨ ــ الأندلسي: ٢٠٠٢ ــ ٢٣٦/٥)

وقد ذكر الصبان والخضري هذه الثمرة في حاشيتيهما دون أن يعزواها إلى أبي حيان أو إلى من نقلاها عنه. (حاشية الصبان: د . ت ــ ٦/٢ ــ حاشية الخضري: ١٩٩٨ ــ ٣٢٣/١)

والذي يبدو أن التعبير جائز وله معناه كما ذكر فاضل السامرائي، فإذا قلت: (لا رجلَ ولا امرأةٌ قائمان) كانت الأولى نصًّا في نفي الجنس، والثانية محتملة للجنس والوحدة، وليس فيها نصوصية على الاستغراق. (السامرائي: ٢٠١١ ــ ٣٥٠/١)

ومثل هذا يقال في مسألة (رفع الوصف الضمير المنفصل)، إذ عرض أبو حيان رأي البصريين والكوفيين في هذه المسألة، فقال: إن الكوفيين لا يجيزون أن يرفع الوصف الضمير المنفصل، ففي نحو قولك: (أقائمٌ أنت؟) لا يجوز عند الكوفيين أن يكون (أنت) مرفوعًا بالوصف (قائم)، وإنما يوجبون أن يكون (أنت) مبتدأ مؤخرًا، و(قائم) خبرًا مقدمًا.

أما البصريون فيجيزون رفع الوصف الضمير المنفصل، ففي المثال السابق يجوز عندهم أن يكون الوصف خبرًا مقدمًا، وما بعده مبتدأ مؤخرًا، ويجوز عندهم أيضًا أن يكون (أنت) فاعلاً لاسم الفاعل (قائم). (الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ١٠٨٠/٣ ــ ١٠٨١)

وذكر أبو حيان ثمرة الخلاف في المسألة فقال: إن ثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فالكوفيون لا يجيزون إلا (أقائمان أنتما؟) و(أقائمون أنتم؟)؛ لأنهم يرون "أن هذا الوصف إذا رفع الفاعل السادّ مسدّ الخبر كان جاريًا مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير في قولك: (أيقومان؟) و(أيقومون؟) فلا ينبغي أن ينفصل مما جرى مجراه، وإذا لم يجز انفصاله وجب أن يقال: (أقائمان أنتما؟) و(أقائمون أنتم؟) حتى يكون الضمير الذي في

(قائم) متصلاً به كاتصاله بالفعل في (أيقومان؟) و(أيقومون؟) إلا أن الفعل مستقلّ بنفسه، والاسم الذي فيه ضمير مستتر غير مستقلّ بنفسه، فلذلك احتاج إلى مرافع وهو أنتما وأنتم". (الأندلسي: ٢٠٠٢ ــ ٢٥٤/٣)

أما البصريون فإنهم يجيزون هذا الوجه، ويجيزون أن يقال أيضًا: (أقائمٌ أنتما؟) و(أقائمٌ أنتم؟). (الأندلسي: ٢٠٠٢ ــ ٢٥٤/٣ ــ الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ١٠٨٠/٣ ــ ١٠٨١)

والذي يبدو أن التعبيرين جائزان، لكن بينهما فرقًا في المعنى، ولو كان البحث عن الفرق الدلالي بينهما لكان أجدى . إنه يمكن أن يقال: (أقائمان أنتما؟) و(أقائمون أنتم؟) فيكون الوصف فيهما خبرًا مقدمًا، والمرفوع بعده مبتدأً مؤخرًا. ويمكن أن يقال أيضًا: (أقائم أنتما؟) و(أقائم أنتم؟) فيكون الوصف مبتدأ، والضمير المرفوع بعده فاعلاً سدّ مسدّ الخبر.

ولكن ما الفرق بين التعبيرين؟

إن جملة (أقائمان أنتما؟) و(أقائمون أنتم؟) مما طابق فيه الوصف ما بعده في المثنى والجمع يكون الوصف فيها خبرًا مقدمًا، وما بعده مبتدأً مؤخرًا، وهذا أصله: (أأنتما قائمان؟) و(أأنتم قائمون؟) فقدّم الخبر على المبتدأ لغرض من أغراض التقديم، وذلك كأن يجهل السائل حالتهما فيسأل عنها، أي (أقائمان أنتما أم قاعدان؟) و (أقائمون أنتم أم قاعدون؟).

جاء في (معاني النحو): "تقول: (الزيدان قائمان) إذا كان المخاطب خالي الذهن، فإن كان السامع يظن أنهما قاعدان لا قائمان قدّمت له الخبر وقلت: قائمان الزيدان".(السامرائي:٢٠١١ ــ ١٥٣/١)

أما جملة (أقائم أنت؟) فتحتمل معنيين:

المعنى الأول: أن تقصد أنك قدمت الخبر، وأصل الكلام (أأنت قائم؟) فقدّم الخبر لغرض من أغراض التقديم كالتخصيص مثلاً، أي (أأنت قائم أم غيرك؟).

والمعنى الآخر أن يكون نحو قولنا: (أقائم أنتما؟) أي ليس من باب تقديم الخبر على المبتدأ، وإنما هو تعبير أشبه بالتعبير الفعلي، فهو يشبه (قام زيد) و(يقوم زيد) إلا أنه عدل به من الفعل إلى الاسم للدلالة على الثبوت. (السامرائي: ٢٠١١ ــ ١/١٥٤)

وقد يظهر أثر الخلاف في التقديم والتأخير كما هو الحال في خلاف النحاة في ناصب المصدر النائب عن فعله نحو (ضربًا زيدًا)، فـ"الناصب له عند سيبويه فعل من غير لفظ المصدر، تقديره: التزمْ ضربًا زيدًا، فهو منصوب على أنه مفعول بفعل مضمر ملتزم إضماره، وغير سيبويه يرى أنه منصوب بـ(اضربْ) مضمرة" . (الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ٥/٢٢٥٥)

واختلف في ناصب (زيدًا)، فذهب سيبويه والأخفش والفراء والزجاج والفارسي إلى أن ناصبه هو المصدر نفسه. (الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ٥/٢٢٥٥ ــ ابن عقيل: ١٩٩٨ ــ ٢/٢٤٤)

في حين ذهب المبرد والسيرافي وجماعة من النحاة إلى أن المعمول منصوب بالفعل المضمر الناصب للمصدر. (الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ٥/٢٢٥٥ ــ المبرد: ١٩٩٤ ــ ٤/١٤٧)

وينبني على هذا الخلاف "الاختلاف في جواز تقديم هذا المعمول على المصدر، فمن رأى أنه منصوب بـ(اضربْ) المضمرة أجاز التقديم فتقول: (زيدًا ضربًا) . . .

ومن جعل (ضربًا زيدًا) منصوبًا بـ(التزمْ) مضمرة فـ(ضربًا) ينحلّ لحرف مصدري والفعل فلا يجوز تقديم معموله عليه". (الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ٥/٢٢٥٥)

ــ الخلاف في الحكم النحوي:

ذكر أبو حيان الأندلسي أحكامًا نحوية اختلف النحاة فيها وكان للخلاف أثر، من ذلك مسألة (تقديم الفاعل على الفعل)، إذ ذهب جمهور النحاة إلى

وجوب تأخير الفاعل عن رافعه، وهو الفعل أو شبهه، وأنه لا يصح تقديمه عليه نحو (سافر الزيدان، ومحمد مسافرٌ أخواه، وقام خالد) ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول: (الزيدان سافر) ولا (محمد أخواه مسافر) ولا (خالد قام) على أن (خالد) فاعل مقدم، بل على أنه مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير (خالد قام هو). (المبرد: ١٩٩٤ ــ ١٢٨/٤ ــ ابن السراج: ١٩٩٦ ــ ٢٢٨/٢)

وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل، فقولك: (محمد سافر): (محمد) فيه مبتدأ على رأي البصريين والكوفيين، ويجوز أن يكون فاعلاً كذلك على رأي الكوفيين. (الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ١٣٢٠/٣)

وقد ذكر ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) أن ثمرة الخلاف هي "أنهم يجيزون في فصيح الكلام (الزيدون قام) على تقدير (قام الزيدون)". (الأشبيلي: ١٩٨٠ ــ ٢٣٧/٢)

وذهب أبو حيان إلى ما ذهب إليه ابن عصفور فقال: "وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فيجيز الكوفيون: الزيدان قام، والزيدون قام، ولا يجيز ذلك البصريون". (الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ١٣٢٠/٣ ــ الأندلسي: ٢٠٠٢ ــ ١٧٨/٦)

ومعنى هذا أن الأخذ برأي الكوفيين يقتضي خلوّ الفعل من الضمير، ولذا تقول على مذهبهم: (الزيدان قام) و(الزيدون قام).

وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول: (الزيدان قاما) و(الزيدون قاموا) فتأتي بألف الاثنين وواو الجماعة مع الفعل ويكونان هما الفاعل في الجملتين. (الأشبيلي ١٦١/١)

والجدير بالذكر أننا نجد من المحدثين من ذهب مذهب الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على الفعل ر كمهدي المخزومي، إذ ذكر في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) جواز ذلك فقال: "إن كلاً من قولنا: (طلع البدر)

و(البدر طلع) جملة فعلية. أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح وليس لنا فيه خلاف مع القدماء، وأما الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء، وفعلية في نظرنا؛ لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغيّر من طبيعة الجملة؛ لأنه إنما قدّم للاهتمام به.

إن القول بأنها جملة (البدر طلع) فعلية يجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع النحاة القدماء أنفسهم فيها . . . إن القول بأنها اسمية يحملنا على الذهاب إلى اعتبار الاسم المتقدم مبتدأ لا فاعلاً، وإذا أصبح مبتدأ خلا الفعل من الفاعل، واضطر الدارس إلى تقدير فاعل، وقد قدروه ضميرًا يعود على المبتدأ". (المخزومي: ١٩٨٦ ــ ٤٢)

وقال أيضًا: "وليس من المبتدأ ما كان مسندًا إليه في جملة فعلية كما زعم النحاة في نحو قولنا: (محمد سافر، أو يسافر) . . . لأن المبتدأ لا يتميز عن الفاعل بمكانه وإنما يتميز بما هو أعمق من هذا وأدقّ، يتميز بأنه يتصف بالمسند اتصافًا ثابتًا، ولا يتحقق هذا إلا إذا كان المسند اسمًا جامدًا، أو وصفًا دالاً على الدوام، وأن الفاعل ــ وهو مسند إليه أيضًا ــ إنما يتصف بالمسند اتصافًا متجددًا، ولا يتحقق هذا إلا بكون المسند فعلاً أو وصفًا دالاً على التجدد". (المصدر نفسه: ٧٣)

لكن النحاة ذكروا أسبابًا عدة حملتهم على عدم جواز تقديم الفاعل على فعله أوجزها محمد السامرائي في (الحجج النحوية) بالنقاط الآتية:

أولاً ــ نقول: (عبد الله قام أبوه). فلو أجزنا تقديم الفاعل على فعله لأدّى هذا إلى أن يرفع الفعل فاعلين، وهذا لا يجوز.

ثانيًا ــ قد يحول بين الاسم المرفوع والفعل ما لا يعمل ما بعده فيما قبله فيمنع من إعرابه فاعلاً نحو (عبد الله هل قام ؟) بمجيء الفعل بعد أداة الاستفهام. ولا يجوز أن يعمل ما بعد أداة الاستفهام فيما قبله. ومثله قولنا: (عبدُ الله ما قام) و (عبدُ الله إنْ يحضرْ أحضرْ معه) و (عبدُ الله أن يسافرَ

خيرٌ له) ونحو ذلك.

ثالثًا ــ إنك تقول: (عبدُ الله قام) برفع (عبد الله)، فماذا تعرب (عبد الله) إذا أدخلت (رأيت) عليه فقلت: (رأيت عبد الله قام) ؟ أتعربه فاعلاً لـــ(قام) أم مفعولاً لـــ(رأيت) ؟ إنك لا بد أن تقدّر فاعلاً في الفعل (قام) لأنه لا يمكن أن تجعل (عبد الله) فاعلاً ومفعولاً في الوقت نفسه. (السامرائي: ٢٠١٥ ــ ١٠٠)

ومن ذلك أيضًا اختلاف النحاة في جواز وصف المنادى المفرد إذا كان نكرة مقصودة أو علمًا.

أما جواز وصف النكرة المقصودة ففيه خلاف، إذ ذكر أبو حيان أن أكثر النحاة منعوا ذلك، فقد "ذكر سيبويه أنهم وصفوا بالمعرفة وأجروه مُجرى العلم المفرد في جواز رفع نعته ذي (أل) ونصبه، فإن أضيف نعته فكنعت العلم إذا أضيف، والتوكيد وعطف البيان كالنعت . . .

وزعم الأخفش أن تابع النكرة المقصودة من النعت والتوكيد لا يجوز فيه إلا الرفع، فتقول: (يا زيد العاقل) و(يا رجال أجمعون).

وزعم أيضًا . . . أن الاسم العلم المبني على الضم لا يجوز في نعته إلا النصب على الموضع، ولا يتبع على اللفظ أصلاً، وأن الحركة في (يا زيد العاقل) بالضم حركة إتباع لا حركة رفع". (الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ٢١٩٩/٤ ــ سيبويه: د . ت ــ ٣١١/١)

ولهذا الخلاف أثر في حكم آخر، إذ تظهر ثمرة الخلاف ــ كما ذكر أبو حيان ــ في النعت المضاف بعد النعت المفرد، فعلى مذهب الأخفش نقول: (يا زيد العاقل ذا الجمة) فلا يجوز في (ذا الجمة) إلا النصب، سواء كان نعتًا لزيد أو للعاقل، وأما على مذهب الجمهور فإن كان (ذو الجمة) نعتًا للعاقل رفعت، وإن كان نعتًا لزيد نصبت. (الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ٢١٩٩/٤)

ومن ذلك مسألة (توسط خبر "عسى"وأخواتها مما فيه "أنْ"والفعل)، فقد

اختصت (عسى، واخلولق، وأوشك) بأنها تستعمل ناقصة وتامة، فأما الناقصة ففي نحو قولك: (عسى زيدٌ أن يقومَ)، وأما التامة فهي المسندة إلى (أنْ والفعل) نحو (عسى أن يقومَ)، فـ(أنْ) والفعل في موضع رفع فاعل (عسى)، واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها.

وهذا إذا لم يكن بعد الفعل الذي بعد (أنْ) اسم ظاهر، فإن وليه اسم ظاهر نحو (عسى أن يقومَ زيد) فذهب أبو علي الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر (زيد) فاعلاً بـ(يقوم)، و(أنْ يقوم): فاعل (عسى) على أنها تامة ولا خبر لها.

وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ما ذكره الشلوبين، وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر (زيد) مرفوعًا بـ(عسى) اسمًا لها، و(أنْ) والمضارع في موضع نصب خبرًا لها متقدمًا على الاسم، وفاعل المضارع ضمير مستتر يعود على الاسم الظاهر. (الأندلسي: ٢٠٠٢ ـ ٣٥١/٤ ـ ابن عقيل: ١٩٩٨ ـ ٢٨٤/١ ـ ٢٨٥ ـ الأشموني: د . ت ـ ٢٦٦/١)

وقد ذكر أبو حيان وغيره من النحاة أن ثمرة هذا الخلاف تظهر في التثنية والجمع والتأنيث، فعلى مذهب الجواز تقول: (عسى أن يقوما أخواك) و(عسى أن يقوموا إخوتك) و(عسى أن يقمنَ الهندات) فتأتي بضمير في الفعل؛ لأن الظاهر ليس مرفوعًا به، بل هو مرفوع بـ(عسى).

وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول: (عسى أن يقوم أخواك) و(عسى أن يقوم إخوتك) و(عسى أن تقوم الهندات) فلا تأتي في الفعل بضمير؛ لأنه رفع الظاهر الذي بعده. (الأندلسي: ٢٠٠٢ ـ ٣٥١/٤ ـ ابن عقيل: ١٩٩٨ ـ ٢٨٤/١ ـ ٢٨٥، الأزهري: د . ت ـ ٢٠٩/١، السيوطي: ١٩٩٨ ـ ١٤٥/٢ ـ الأشموني: د . ت ـ ٢٦٦/١)

ولعل أول من ذكر هذه الثمرة أبو حيان الأندلسي، ونقلها عنه ابن عقيل

والأشموني وخالد الأزهري والسيوطي، إذ لم أقف على أحد من النحاة سبق أبا حيان في ذكر هذه الثمرة.

ومن أمثلة ذلك أنه قد يختلف النحاة في تقدير ضمير أو عدمه ويكون لهذا الخلاف فائدة وثمرة، مثال ذلك مسألة (تعدد الخبر)، فمن المعلوم أنه قد تتعدد الأخبار عن المبتدأ الواحد، فيكون للمبتدأ خبران أو أكثر نحو قولهم: (الرمان حلو حامض)، وكقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ . ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٤ ــ ١٥].

وقد يتعدد الخبر "في اللفظ دون المعنى، وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ كقولهم: (هذا حلو حامض) أي: مُزّ، و(هذا أعسر أيسر) أي: أضبط" (الأشموني: د . ت ــ ٢٢٢/١) . "فالخبر إنما يكون بمجموع الكلمتين، ولا يصح الاكتفاء بواحدة دون الأخرى" (السامرائي: ٢٠١١ ــ ١٨٨/١) .

وهذان الخبران اسمان مشتقان يتحملان ضميرًا، فهل في كلٍّ منهما ضمير أو في الثاني فقط ؟

ذهب أبو حيان إلى أن كلاًّ منهما يتحمل ضميرًا يعود على المبتدأ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنه ليس إلا ضمير واحد يتحمله الخبر الثاني؛ لأن الأول بمنزلة الجزء من الثاني، وصار الخبر إنما هو بتمامهما. (الأندلسي: ٢٠٠٢ ــ ٨٩/٤ ــ ٩٠ ــ الفارسي: ١٩٨٤ ــ ٢٠٠/١ ــ ٢٠١)

وقد ذكر أبو حيان أن ثمرة هذا الخلاف تظهر إذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو قولك: (هذا حلوٌ حامضٌ رمانُه)، فإذا قلنا: لا يتحمل الأول ضميرًا تعين أن يكون الرمان مرفوعًا بالثاني، وإذا قلنا: يتحمل الأول ضميرًا احتمل أن يكون من باب التنازع، علمًا بأن بعض النحاة اشترط في

باب التنازع أن العاملين لا يتنازعان سببيًّا مرفوعًا نحو (زيدٌ منطلقٌ مسرعٌ أخوه)، بحجة "أنك لو قصدت فيه التنازع أسندت أحد العاملين إلى السببي وهو الأخ وأسندت الآخر إلى ضميره فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ؛ لأن لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره، ولا سبيل إلى إجازة ذلك". (ابن مالك: ١٩٩٠ ــ ١/١٦٥ ــ ١٦٦)

إذن فوجود اسم ظاهر بعد الخبرين حلّ إشكال الخلاف، بحيث إن لم يتحمل الأول الضمير تحمله الثاني، ولذا قال أبو حيان: "ولا التفات لمن شرط في باب التنازع أن العاملين لا يتنازعان سببيًّا مرفوعًا" . (الأندلسي: ٢٠٠٢ ــ ٤/٩٠ ــ الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ٣/١١٣٨)

وقد يذكر أبو حيان أن ثمرة الخلاف تظهر في صور من التركيب من دون أن يبيّن هذه الصور، مثاله مسألة (تقديم الجواب على الشرط) إذ ذكر أن "مذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز تقديم الجواب على الشرط. ومذهب الكوفيين وأبي زيد والأخفش والمبرد جواز ذلك.

ومذهب المازني أنه إن كان ماضيًا فلا يجوز تقديمه نحو (قمتُ إن قام زيد) و(قمتُ إن يقمْ زيد)، وإن كان مضارعًا جاز نحو (أقوم إن قام زيد) و(أقوم إن يقمْ زيد) .

ومذهب البصريين أنه يجوز إن كان فعل الشرط ماضيًا نحو (أقوم إن قمتَ)، أو كانا معًا ماضيين نحو (قمتُ إن قمتَ)". ثم قال: "وثمرة الخلاف تظهر في صور من التركيب)). (الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ٤/١٨٧٩)

أقول: إن أبا حيان لم يبين هذه الصور.

وعلى أية حال فالذي أريد أن أذكره ههنا أن قيمة الخلاف لو ذكرت لكانت نحوية.

ويبدو لي أن الأَولى أن تبحث الفروق بين الوجوه التعبيرية التي ذكرها من ناحية المعنى، إذ إن الأوجه النحوية كما ذكر فاضل السامرائي "ليست

مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها كما يتصور بعضهم، وإن جواز أكثر من وجه تعبيري ليس معناه أن هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، وإن لك أن تستعمل أيها تشاء كما تشاء، وإنما لكل وجه دلالته، فإذا أردت معنى ما لزمك أن تستعمل التعبير الذي يؤديه، ولا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحدًا إلا إذا كان ذلك لغة". (السامرائي: ٢٠٠٨ ــ ٩/١)

ولبيان الفروق الدلالية بين الصور التي ذكرها أبو حيان نقول: إن هناك أربع صور نقلها أبو حيان عن النحاة هي:

١ ــ قمتُ إنْ قام زيد .

٢ ــ قمتُ إنْ يقمْ زيد .

٣ ــ أقوم إن قام زيد .

٤ ــ أقوم إن يقم زيد .

فما الفرق بين هذه التعبيرات ؟

ذكر ابن جني أن القصد من مجيء فعل الشرط ماضيًا ــ وإن كان معناه الاستقبال ــ هو إنزال غير المتيقن منزلة المتيقن، وغير الواقع منزلة الواقع. جاء في (الخصائص): "وكذلك قولهم: إن قمتَ قمتُ؛ فيجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع. وذلك أنه أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتى كأن هذا قد وقع واستقر لا أنه متوقع مترقب". (ابن جني: د . ت ــ ١٠٥/٣)

ويذكر فاضل السامرائي الفرق بين مجيء فعل الشرط ماضيًا ومجيئه مضارعًا فيقول: "إن التعبير بالفعل الماضي قد يفيد افتراض حصول الحدث مرة، في حين أن المضارع قد يفيد افتراض تكرر الحدث وتجدده". (السامرائي: ٢٠٠٩ ــ ٤٨/٤)

وعلى هذا فالفرق بين قولنا: (إن قام زيد قمتُ) و(إن يقم زيد قمتُ) أن الجملة الأولى معناها: إن قام زيد مرة واحدة قمتُ. أما الجملة الثانية فمعناها أنه إذا تكرر قيامه قمتُ.

أو كما ذكر ابن جني أنك إذا قلت: (إن قام زيد قمتُ) بمجيء فعل الشرط بلفظ الماضي ومعنى المضارع فالمقصود القطع بحصوله، فكأن قيامه قد وقع واستقر لا أنه متوقع مترقب.

ويحذف جواب الشرط وجوبًا عند البصريين وذلك إذا تقدم عليه وكان فعل الشرط ماضيًا نحو (أزورك إن زرتني)، إذ لا يجوز في مذهبهم تقديم الجواب على الشرط.

وعند الكوفيين أن الجواب هو المتقدم؛ لأن تقديم الجواب جائز في مذهبهم، ففي قولك: (أزورك إن زرتني) (أزروك) هو الجواب عندهم.

ولكن هل هناك فرق بين التقديم والتأخير في المعنى؟

ذهب أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) في أصوله إلى وجود فرق في المعنى بينهما فقال: "فأما قولهم: (أجيئك إن جئتني) و(آتيك إن تأتني) فالذي عندنا أن هذا الجواب محذوف، كفى عنه الفعل المقدم، وإنما يستعمل هذا على جهتين: إما أن يضطر إليه الشاعر فيقدم الجزاء للضرورة وحقه التأخير، وإما أن تذكر الجزاء بغير شرط ولا نية فيه فتقول: (أَجيئكَ) فيعدك بذلك على كل حال، ثم يبدو له ألا يجيئك بسبب فتقول: إن جئتني، ويستغني عن الجواب بما قدم" (ابن السراج: ١٩٩٦ ــ ١٨٧/٢).

وقد وضح فاضل السامرائي هذا الفرق فقال: "وذهب جماعة من البصريين إلى أن ثمة فرقًا في المعنى بين التقديم والتأخير، فإن قولنا: (أزورك إن زرتني) الكلام فيه مبني على الوعد غير المشروط، ثم بدا للمتكلم أن يشترط . بخلاف ما إذا بدأ بالشرط فقال: (إن زرتني زرتك) فإنه بناه ابتداء على الشرط". (السامرائي: ٢٠٠٩ ــ ١٠٤/٤)

ومعنى هذا أنك إذا قلت: (قمتُ إن قام زيد) فإنك قطعت أولاً بالقيام وذلك باستعمالك الفعل ماضيًا، ثم اشترطت بعد ذلك. وقد جعلت اشتراطك بالفعل الماضي، أي إذا حصل القيام من زيد مرة واحدة.

وإذا قلت: (قمتُ إن يقم زيد) فإنك قطعت أولاً بالقيام أيضًا باستعمالك الفعل ماضيًا ثم اشترطت بعد ذلك، وقد جعلت اشتراطك بالفعل المضارع، بمعنى: إذا تكرر القيام من زيد.

وإن قلت: (أقوم إن قام زيد) فإن المعنى أنك تريد أن تقوم الآن أو أنك تنوي القيام ثم بدا لك الاشتراط. يقول فاضل السامرائي: "فإن قولنا: (أزورك إن زرتَني) الكلام فيه مبني على الوعد غير المشروط، ثم بدا للمتكلم أن يشترط". (معاني النحو: ٢٠٠٩ ــ ١٠٤/٤) وقد جاء فعل الشرط ماضيًا للإشارة إلى أنه إن حصل القيام مرة واحدة.

وإن قلت: (أقوم إن يقمْ زيد) كان المعنى كذلك أنك تريد أن تقوم الآن أو تنوي القيام، ثم بدا لك أن تشترط، وجاء فعل الشرط مضارعًا للإشارة إلى تكرر قيام زيد، والله أعلم.

الخلاف في الكلمة:

قد يعرض أبو حيان الخلاف في الكلمة ويبسط آراء النحاة فيها، ثم يحكم على هذا الخلاف بأنه قليل الجدوى، أو لا فائدة منه. ومن أمثلة ذلك ما ذكره من اختلافهم في (إيا) ولواحقه، إذ ذكر أن من النحاة من ذهب إلى أن (إيا) هو الضمير، والمتصل به حروف تبيّن أحوال الضمير، وهو مذهب سيبويه. (سيبويه: ٣٥٥/٢ ــ ٣٥٩)

ومنهم من ذهب إلى أن (إيا) ضمير، وتلك اللواحق ضمائر أضيف إليها الضمير الذي هو (إيّا)، وهو اختيار ابن مالك، وعزاه إلى الخليل والأخفش والمازني.

ومنهم من ذهب إلى أنه بجملته هو الضمير، أي (إيا) ولواحقه هو

الضمير، ونُسب إلى الكوفيين.

ومنهم من ذهب إلى أن اللواحق هي الضمائر، و(إيا) دعامة تعتمد عليها اللواحق لينفصل عن المتصل، وهو مذهب الفراء.

ومنهم من ذهب إلى أن (إيا) اسم ظاهر، واللواحق ضمائر أضيف إليها (إيا)، وهن في موضع خفض بالإضافة، ونسبه ابن عصفور إلى الخليل. (الأندلسي: ٢٠٠٢ ــ ٢/٢٠٥ ــ ٢٠٦)

وقد بسط أبو حيان أدلة كل فريق، بحيث أخذت هذه المسألة عدة صفحات من كتابه (التذييل والتكميل) ليقرّ بعد ذلك بأن الكلام فيها قليل الجدوى فقال: "وقد طال بنا الكلام في (إيا) ولواحقه، وليس في ذلك كبير فائدة . . . وإنما حصل أن (إيا) ولواحقه ضمير نصب منفصل، وما سوى ذلك مما تكلم فيه تكثير وتطويل قليل الجدوى، لكنها أشياء يؤدي إليها علم الصناعة النحوية". (المرجع السابق ٢/٢١٣).

يقول عبد النبي محمد مصطفى: "ليس فيما ذكر من خلاف في هذه المسألة فائدة؛ لأن ضمير الفصل (إيا) منصوب سواء بنفسه أو مع لواحقه ولا يطرأ عليه تغيير؛ لأنه في جميع حالات الإعراب واحد لا يتغير، ومن أجل ذلك لا تأثير للخلاف في ذلك حيث لم يتغير الحكم النطقي أو الإعرابي للضمير أو لواحقه، ولم يتغير كذلك لفظه بل هو ثابت على وضعه". (مصطفى: (د . ت) ــ ٢١٧ ــ ٢١٨)

وأقول: إننا إذا سلطنا الضوء على رأي الخليل بدت لنا ثمرة الخلاف وذلك فيما استدل به من قول الأعرابي: (إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ)، فإن الذي يبدو أنه إذا أُخذ برأي الجمهور الذاهب إلى أن (إيا) وحدها ضمير حمل ما استدل به الخليل من قول الأعرابي على الشذوذ (ابن الأنباري: د . ت ــ ٥٥٨ ــ ابن يعيش: د . ت ــ ٣/١٠٠)، وإذا أُخذ برأي الخليل حمل قول الأعرابي على عدم الشذوذ؛ لأنه حكم على أن (إيا) اسم

ظاهر، وإذا كان كذلك حمل على جواز إضافته إلى الضمير وإلى الاسم الظاهر.

وإيضاح ذلك أن سبب إنكار الجمهور قول الخليل وحمل ما استشهد به على الشذوذ أنهم فهموا أن الخليل يرى أن (إيا) ضمير أضيف إلى هذه اللواحق.

والحق أنه لم يقل هذا، ولا نجد في كتاب سيبويه ما يشير إلى هذا، فكيف ينكرون عليه ما لم يقله؟

فهو يرى أن (إيا) اسم ظاهر يضاف إلى ما بعده من الأسماء الظاهرة والمضمرة كما أشرنا إلى ذلك. جاء في الإنصاف: "وحكي أيضًا عن الخليل بن أحمد رحمه الله أنه مظهر ناب مناب المضمر" (ابن الأنباري: د. ت ــ ٥٦)

ومن ذلك اختلاف النحاة في (الصرف) أهو التنوين وحده أم الجر مع التنوين؟

حيث ذهب المحققون من النحاة إلى أنه التنوين وحده، وقال آخرون: هو الجر مع التنوين. جاء في (همع الهوامع): "واختلف في حده بناء على الاختلاف في تعريف الصرف.

فقيل: هو المسلوب منه التنوين، بناء على أن الصرف ما في الاسم من الصوت أخذًا من الصرّيف، وهو الصوت الضعيف.

وقيل: هو المسلوب منه التنوين والجر معًا، بناء على أن الصرف هو التصرّف في جميع المجاري" . (السيوطي: ٢٠٠١ ــ ٧٦/١ ــ والسيوطي: ٢٠٠٣ ــ ٣٣١/٣)

وذكر أبو حيان أن هذا الخلاف لا طائل تحته. (السيوطي: ٢٠٠١ ــ ٧٦/١)

وهناك من ذهب إلى أن ثمرة الخلاف تظهر إذا أضيف الاسم الممنوع من الصرف أو دخلته (أل)، فعلى رأي المحققين هو باقٍ على منع الصرف وإنما يجر بالكسرة فقط، وعلى الرأي الثاني هو منصرف. (السيوطي: ٢٠٠٣ ــ ٣/٣٣١)

ومن الواضح أنه لا أثر للخلاف على اللفظة الممنوعة من الصرف، فكلمة (مساجد) مثلاً ممنوعة من الصرف، تقول: (صليت في مساجدَ كثيرةٍ) ولكن إذا أضفتها وقلت: (صليت في مساجدِ المدينة) أو أدخلت عليها (أل) وقلت: (صليت في المساجدِ) فإنها تجر بالكسرة، ولا قيمة للخلاف في كونها باقية على منع الصرف ــ وإنما جرت بالكسرة فقط ــ أو أنها صرفت؛ لأن المحصلة النهائية لكلا الرأيين أنها جرت بالكسرة، والله أعلم.

وقد يعرض أبو حيان الخلاف في الكلمة في مصنفين له فيذكر في موطن أن الخلاف فيها قليلة الجدوى، ويذكر في موطن آخر ثمرة الخلاف فيها، من أمثلة ذلك ما ذكره في (ارتشاف الضرب) من اختلاف النحاة في (أل) التعريف، فقد ذكر فيها ثلاثة مذاهب: أحدهما: مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان أن الأداة هي اللام وحدها، والألف ألف وصل جيء بها وصلة إلى النطق بالساكن.

والثاني: مذهب ابن كيسان: أنها ثنائية الوضع نحو (قد وهل)، وهمزتها همزة قطع، وهذا المذهب نقل ابن مالك[١] أنه مذهب الخليل، وهمزته همزة قطع كهمزة أم وأو.

---

(١) نقل ابن مالك ما يؤيده في الكتاب، قال سيبويه: ((وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرفٌ واحد كـ(قد)، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أأُريد)). (سيبويه: ٢/٦٣ ــ ٦٤)

والثالث: أنها ثنائية الوضع، وهمزتها همزة وصل، وقد عزي هذا الرأي إلى سيبويه .

يقول أبو حيان: "وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى". (الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ٩٨٥/٢)

في حين عرض في كتابه (التذييل والتكميل) المذاهب الثلاثة ثم قال: "وثمرة الخلاف تظهر إذا قلت: (قام القوم) هل كان ثَمّ همزة وصل فحذفت لتحرك ما قبلها لكونها موضوعة على حرفين، أو لم يكن ثَمّ همزة البتة، ولم يؤت بها لعدم الحاجة إليها لأن ما قبل اللام متحرك". (الأندلسي: ٢٠٠٢ ــ ٢١٨/٣)

ويوضح السيوطي هذه الثمرة فيقول: "وثمرة الخلاف تظهر في قولك: (قام القوم) فعلى الأول حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها، وعلى الثاني لم يكن ثَم همزة البتة، ولم يؤت بها لعدم الحاجة إليها" (السيوطي: ٢٠٠١ ــ ٢٧/١)

وبعد أن سوّد أبو حيان في هذه المسألة صفحات عديدة من كتابه (التذييل والتكميل) قال: "وقد طال الكلام في (أل) طولاً زائدًا على الحد، واختلافهم فيها لا يجدي شيئًا؛ لأنه خلاف لا يؤدي نطقًا لفظيًّا ولا معنى كلاميًّا، وإنما ذلك هَوَس وتضييع ورق ومداد ووقت يسطَّر ذلك فيه، والخلاف إذا لم يُفِد اختلافًا في كيفية التركيب، أو في معنى يقود إلى أقسام الكلام ينبغي ألاّ يُتشاغل به)). (الأندلسي: ٢٠٠٢ ــ ٢٣٠/٣)

والذي يبدو لي أنه من عرضه هذه المسألة على هذه الصورة وذكره ثمرة الخلاف فيها تارة، وعدم الفائدة من الخلاف فيها تارة أخرى أنه يحاول مرة أن يتقرب من منهج ابن مضاء القرطبي في الحكم على الظاهر، فيقول إنه سواء قيل: إن همزة الوصل حذفت لتحرك ما قبلها، أو قيل: إنه لم يكن ثَمّ همزة البتة فالأمر واحد، ويحاول مرة أخرى أن يتقرب من المدرسة الشرقية ليعرض المسألة بالتفصيل الذي ذكره، فيكون منهجه وسطًا بين

المدرسة الشرقية ومدرسة ابن مضاء.

وقد يذكر أبو حيان اختلاف النحاة في الكلمة من حيث وظيفتها أو معناها أو إعرابها وبناؤها أو غير ذلك، ويكون لهذا الخلاف ثمرته، فمما ذكره من الخلاف في وظيفة الكلمة اختلافهم في اللام الداخلة في خبر (إنْ) المخففة من الثقيلة، فمن المعروف أنه إذا خفّفت (إنّ) فالأكثر في لسان العرب إهمالها، وإذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين (إنْ) النافية نحو (إنْ محمدٌ لمنطلقٌ). جاء في (كتاب سيبويه): "واعلم أنهم يقولون: (إنْ زيدٌ لذاهبٌ) و(إنْ عمرو لخير منك) لما خففها جعلها بمنزلة (لكنْ) حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ(إنْ) التي هي بمنزلة (ما) التي يُنفى بها)). (سيبويه: د . ت ــ ٢٨٣/١)

واختلف النحاة في اللام هذه، أهي لام الابتداء التي تدخل مع (إنّ) المشددة، أم لام أخرى اجتلبت للفرق بين (إنْ) النافية و(إنْ) المخففة من الثقيلة؟

فذهب سيبويه والأخفشان الأوسط والصغير وأكثر نحاة بغداد وابن الأخضر وابن عصفور إلى أنها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة، وقد دخلت للفرق. (سيبويه: د . ت ــ ٢٨٣/١ ــ ابن عقيل: ١٩٩٨ ــ ٢٩٨/١ ــ الأشبيلي: ١٤٠٠ ــ ٤٣٨/١ ــ ٤٣٩)

في حين ذهب أبو علي الفارسي وابن أبي العافية والشلوبين وابن أبي الربيع إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق بين (إنْ) النافية والمؤكدة. (الأندلسي: ٢٠٠٢ ــ ١٣٩/٥ ــ السيوطي: ٢٠٠١ ــ ١٨١/٢ ــ ١٨٢)

يقول أبو حيان: "قال ابن هشام: وفائدة هذا الخلاف تظهر في دخول أفعال القلوب عليها، كالعلم والظن والشك ونحو ذلك ومعها اللام، فمن جعلها لام الابتداء كسر (إنّ)، ومن جعلها غير لام الابتداء فتحها". (الأندلسي: ٢٠٠٢ ــ ٥١٥)

ومعنى هذا أنها إذا كانت لام ابتداء وجب كسر همـــزة (إن) ويكـــون الفعل معلّقًا نحو ما جاء في الحديث (قد علمنا إنْ كنت لمؤمناً) بكسر همـــزة (إنْ)، وإذا كانت غيرها اجتلبت للفرق وجب فتحها ولا يكون الفعـــل معلّقًـــا فيكون الحديث (قد علمنا أنْ كنت لمؤمناً) بفـــتح همـــزة (أنْ). (الأندلســـي: ٢٠٠٢ ــ ١٣٩/٥ ــ الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ١٢٧٢/٣)

جاء في (شرح ابن عقيل): "وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الاخضر، وهي قوله صلى الله عليه وسلم: "قد علمنا إنْ كنت لمؤمناً"فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر "إنْ"ومن جعلها لامًا أخرى اجتلبت للفرق فتح "إنْ".

وجرى الخلاف في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير وبين أبي علي الفارسي، فقال الفارسي: هي لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق، وبه قال ابن أبي العافية، وقال الاخفش الصغير: انما هي لام الابتداء أدخلت للفرق، وبه قال ابن الأخضر". (ابن عقيل: ١٩٩٨ ــ ٣١٠/١)

نلاحظ أن الخلاف في وظيفة هذه اللام وثمرة الخلاف لفظية، وكان لهذا الخلاف أثر في كسر أو فتح همزة (انْ).

ومن أمثلته أيضًا الخلاف في (حتى) العاطفة، إذ إنها لا تعطف الجمل عند الجمهور وإنما تعطف المفردات. وأما عند الأخفش فإنها إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة، وتعطف الفعل على الفعل، وذلك إذا دخلت على الماضـــي أو المستقبل على جهة السبب نحو (ضربت زيدًا حتى بكى) و(لأضربنّه حتى يبكي) . (الأندلســـي: ١٩٩٨ ــ ١٦٦٧/٤ ــ المـــرادي: ١٩٩٢ ــ ٥٥٧ ــ ٥٥٨)

"وثمرة الخلاف أن الأخفش يجيز الرفع فـــي (يبكي)علـــى العطـــف، والجمهور لا يجيزون فيه إلا النصب بمعنـــى (إلا أنْ) أو بمعنـــى (كـــي)".

(الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ١٦٦٧/٤)

وقد ورد ذكر هذه الثمرة عند المرادي في كتابه (الجنى الداني) ولعله أخذها من أبي حيان، إذ كان أبو حيان أحد شيوخ المرادي كما تذكر كتب التراجم. (السيوطي: ١٩٧٩ ــ ٥١٧/١)

وقد يكون الخلاف في إعراب الكلمة أو بنائها ويكون له ثمرة، كاختلافهم في فتحة نحو (لا أحد) أإعراب هي أم بناء؟

إذ ذهب البصريون إلى أن فتحتها فتحة بناء، وذهب الكوفيون والزجاج والسيرافي والجرمي والرماني إلى أن فتحتها فتحة إعراب (الأندلسي: ٢٠٠٢ ــ ٢٤٩/٥ ــ الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ١٢٩٦/٣ ــ ابن الأنباري: ٣١٠ ــ العكبري: ١٩٩٥ ــ ٢٢٧/١)، وحذف التنوين منه تخفيفاً لا لأجل البناء. (الأندلسي: ٢٠٠٢ ــ ٢٤٩/٥)

وتظهر ثمرة الخلاف في جمع المؤنث السالم، فمن ذهب إلى أن الفتحة فتحة إعراب أوجب الكسر فقال مثلاً: (لا طالباتِ في الجامعة) بالكسرة، ومن ذهب إلى أن فتحتها فتحة بناء لزمه الفتح فقال: (لا طالباتَ) بالفتحة؛ لأنه مركب معها كتركيب (خمسةَ عشرَ) . (الأندلسي: ٢٠٠٢ ــ ٢٥٠/٥ ــ السيوطي: ١٩٩٨ ــ ٢٠٠/٢ ــ ٢٠١)

الخلاف في الإعراب والبناء:

قد يعرض أبو حيان مسائل خلافية تتعلق بالإعراب والبناء ثم يعرض قيمة هذه الخلافات بعد بسط الآراء فيها. من ذلك ما ذكره من اختلاف النحاة في (إعراب المثنى وجمع المذكر)، فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أن الإعراب بحركات مقدرة في ألف المثنى وواو الجمع ويائهما، فيقدّر في الألف والواو: الضمة، وفي الياء الفتحة والكسرة.

وذهب الجرمي إلى أنهما معربان بالتغيير والانقلاب في حالتي النصب والجر، وبعدم ذلك في حالة الرفع .

وذهب الأخفش والمبرد والزيادي والمازني الذين ذهبوا إلى أن حركات الإعراب مقدرة فيما قبل الألف والواو والياء، وهذه الحروف دلائل على الإعراب.

وذهب الكوفيون وقطرب والزجاج وطائفة من المتأخرين الذين ذهبوا إلى أن هذه الحروف هي الإعراب نفسه. (الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ٥٦٨/٢ ــ ٥٦٩، سيبويه: د . ت ــ ٤/١، المبرد: ١٩٩٤ ــ ١٥١/٢)

وذكر أبو حيان أن هذا الخلاف في النون كذلك، فمن ذاهب إلى أنها عوض من حركة الواحد، إلى ذاهب إلى أنها عوض من التنوين، إلى ثالث ذاهب إلى أنها عوض منهما، إلى رابع يذهب إلى أنها لرفع توهم الإضافة، إلى غير ذلك من الصور. (الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ٥٧٠/٢)

وبعد أن عرض أبو حيان هذا الخلاف كله قال: إن "هذا الخلاف الذي في هذه الحروف وهذه النون ليس تحته طائل ولا ينبني عليه حكم". (المرجع السابق: ٥٧٠/٢)

وسبب ذاك أنه إذا أخذ برأي سيبويه أو الجرمي أو الأخفش أو غيرهم فإن الحكم واحد، وهو أن المثنى يرفع بالألف، ويجمع المذكر بالواو، وينصبان ويجرّان بالياء، وهذا هو المهم، وأما كونها معربة بالحروف أو بحركات مقدرة عليها أو على ما قبلها فلا ينبني عليه حكم . ولذا يقول في موطن آخر: إن "الخلاف في الألف والواو والياء، والخلاف في النون، تطويل في هذا المختصر، وليس يُستفاد من ذلك حكم نطقي، ولا حكم في اختلاف معنى كلامي. وقد طوّل أصحابنا وغيرهم في ذلك وفي كون التثنية كانت بالألف، والجمع السالم بالواو رفعًا، وجرهما ونصبهما بالياء، وأبدَوا لذلك عللاً ليس تحتها طائل، وهي من فضول الكلام". (الأندلسي: ٢٠٠٢ ــ ٣٢٠/١)

ومن ذلك اختلاف النحاة في عدد المفاعيل، إذ إن عددها عند البصريين

خمسة وهي المفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول المطلق والمفعول معه، وهذه التسمية لهم.

أما الكوفيون فلا يسمون مفعولاً إلا المفعول به خاصة، وأما الباقي فهو مشبه به. (الأزهري: (د . ت) ــ ١٨٣/١)

وقد قال أبو حيان: إن الخلاف في هذه المسألة "لا يجدي كبير فائدة)).(الأندلسي: ١٩٩٨، ١٣٥١/٣).

وسبب ذاك أنه سواء قلنا: إن عدد المفاعيل خمسة، أم قلنا: إنه مفعول واحد والباقي مشبه به فالمحصلة النهائية أنها منصوبة، وهذا هو المهم، وأما الاصطلاح فلا مشاحة فيه. فأبو حيان نظر إلى علامة الإعراب ولم يعنه المصطلح.

وهناك من المسائل ما اختلف أبو حيان مع بعض النحاة في جدوى الخلاف فيها، من ذلك ما ذكره من اختلاف النحاة في الإعراب، أأصل هو أم فرع في الأسماء والأفعال؟ إذ من المعروف أن الإعراب عند البصريين أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم.

ويرى الكوفيون أن الإعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء، وعند بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم. (ابن عقيل: ١٩٩٨ ــ ٥٩/١، السيوطي: ٢٠٠١ ــ ٤٦/١)

يقول أبو حيان: "وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة". (السيوطي: ٢٠٠١ ــ ٤٦/١)

وذهب بعضهم إلى أن ثمرة هذا الخلاف تظهر في فعل الأمر، فهو عند البصريين مبني على الأصل، إذ الأصل في الأفعال البناء. وهو عند الكوفيين معرب على الأصل؛ لأن الإعراب عندهم أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء. (الأندلسي: ١٩٩٨ ــ ٨٣٤/٢)

ولعل الراجح ما ذهب إليه أبو حيان في قوله: "إن هذا الخلاف ليس فيه

كبير منفعة))، إذ ليس هناك أثر في اللفظ، فالبصريون يذهبون إلى بناء فعل الأمر ويرون أنه يبنى على ما يجزم به مضارعه، فإذا جزم المضارع بالسكون بني الأمر منه على السكون، وإذا جزم بحذف النون بني الأمر منه على حذف النون، وإذا جزم بحذف حرف العلة بني الأمر منه على حذف حرف العلة.

أما الكوفيون فيرون أن فعل الأمر مجزوم بذاك كله.

وسواء ذهبنا مذهب البصريين أو مذهب الكوفيين فإن صورة فعل الأمر واحدة في نهاية المطاف. وعلى هذا فلا ثمرة تجنى من هذا الخلاف كما ذكر أبو حيان.

ومن ذلك مسألة (الخلاف في أصل المرفوعات)، فقد عزي إلى سيبويه أن المبتدأ هو الأصل، والفاعل فرع منه، وحجته في ذلك أن المبتدأ مبدوء به في الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم.

وعزي إلى الخليل أن الفاعل هو الأصل والمبتدأ فرع منه، وحجته أن عامل الفاعل لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي.

قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي فائدة. (السيوطي:٢٠٠١ ــ ٣/٢ــ ٤)

في حين أظهر الدماميني فائدة هذا الخلاف فقال: "تظهر فائدة الخلاف في نحو (زيد) جوابًا لـ(مَن قام؟) فعلى الأول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر، وعلى الثاني يترجح كونه فاعلاً لفعل محذوف" . (حاشية الصبان: د . ت ــ ١٨٨/١)

ويبدو لي أن أبا حيان أصاب فيما ذهب إليه من أن الخلاف في هذه المسألة ليس فيه كبير فائدة، فسواء قلنا: (زيد) فاعل لفعل محذوف والتقدير (قام زيد)، أم قلنا: (زيد) مبتدأ خبره محذوف والتقدير (زيد قام) فالأمران

سيّان في نهاية المطاف، والمحصلة واحدة في كلا التقديرين وهي أن زيـــدًا مرفوع.

ثم إنه ليس هناك دليل نقطع به على كون (زيد) فاعلاً أو مبتدأ محذوف الخبر، فالعبارة تحتمل كلا الإعرابين ولا مرجح لأحدهما على الآخر.

خاتمة البحث:

أحمدك ربي كما علمتني أن أحمد، وأصلي وأسلم على خيـــر خلقـــك سيدنا محمد، وبعد:

فبعد أن استعرضنا مسائل خلافية عديدة في النحو تباينـــت آراء أبـــي حيان في بيان قيمتها وثمرتها يمكنني أن أجمل أبرز ما تضمنه البحث بالنقاط الآتية:

١ ــ هناك مسائل نحوية عديدة فصّل أبو حيان آراء النحاة وحججهم فيهـــا لنتفاجأ بأنها من المسائل التي لا طائل تحتها ولا ينبني عليهـــا حكـــم كاختلافهم في المثنى وجمع المذكر، واختلافهم في الإعراب أأصل هو أم فرع في الأسماء والأفعال، وفي عامل الرفع، وناصـــب المســـتثنى بإلا، وغير ذلك.

٢ ــ هناك مسائل نحوية اختلف أبو حيان مع بعض النحاة في بيان جـــدوى الخلاف فيها، إذ ذهب أبو حيان إلى أن الخلاف فيها لا يجدي فائـــدة، في حين أظهر آخرون جدوى الخلاف فيها، وذلك كالخلاف في أصل المرفوعات، والخلاف في الصرف أهو التنوين وحده أم الجـــر مـــع التنوين؟

٣ ــ قد يبين أبو حيان قيمة الخلاف من حيث جواز التعبيـــر أو عدمـــه، أو تعدد الأوجه التعبيرية أو الإعرابية فيه، ولو بين قيمة الخلاف وأثـــره في المعنى لكان أجدى وأنفع.

قائمة المصادر

ـ الأزهري، خالد : شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية.

ـ ابن السراج، أبو بكر : الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

ـ الأشبيلي، ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق : إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

ـ الأشموني، علي بن محمد : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ـ ابن الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، الطبعة الأولى، القاهرة : مكتبة الخانجي .

ـ الأندلسي، أبو حيان:

أ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، القاهرة : مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

ب ـ تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ج ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دمشق : دار القلم، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

ـ الأنصاري، وليد عاطف، نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا، الطبعة الثانية، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م.

ـ ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٦٩م.

ـ الجرجاني، الشريف علي بن محمد، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د . ت.

ـ الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، الطبعة الثانية، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

ـ حسن، عباس، النحو الوافي، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر.

ـ الخضري، محمد بن مصطفى، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، جامعة بغداد، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

ـ الرماني، علي بن عيسى، الحدود في النحو، د . ت.

ـ السامرائي، فاضل صالح : معاني النحو، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن : دار الفكر، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

ـ السامرائي، محمد فاضل: الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، الطبعة الأولى، دمشق: دار ابن كثير، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.

ـ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب، نسخة مصورة عن طبعة بولاق، بغداد : مكتبة المثنى .

ـ السيد، عبد الحميد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٨، العدد ٣، ٤، سنة ٢٠٠٢م.

ـ السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن :

أ ـ الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثالثة، القاهرة : عالم الكتب، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

ب ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

ج ــ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الجزء الأول بتحقيق عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون، وباقي الأجزاء بتحقيق عبد العال سالم مكرم، القاهرة : عالم الكتب، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠١م.

ــ الصبان، محمد بن علي : حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ــ (د . ت).

ــ ضيف، شوقي: المدارس النحوية، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر.

ــ ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل : شرح ابن عقيل، شرح وتعليق تركي فرحان المصطفى، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.

ــ العكبري، أبو البقاء : اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات ــ الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٥م.

ــ الفارسي، أبو علي : الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد ــ تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، الطبعة الأولى، دمشق : دار المأمون للتراث ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤.

ــ القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر.

ــ ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله : شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، الجيزة : هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م.

ــ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد : المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثالثة، القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٤م.

ـ المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ المرادي، الحسن بن قاسم : الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

ـ مصطفى، عبد النبي محمد : اختلاف النحاة ثماره وآثاره في الدرس النحوي، رسالة ماجستير، السودان: جامعة أم درمان .